الطائفية السياسية في العراق والحالة البديلة المطلوبة

د. رسميه محمد هادي

كلية القانون والسياسة الأكاديمية العربية في الدنمارك

الملخص.

تعبر الطائفية السياسية عن سلوك سياسي مقصود يقحم اختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي، ويعمل على تسييس الانتماءات المجتمعية الطائفية ، ويحولها الى ولاءات سياسية مخترقا بذلك جوهر مفهوم المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة التي لا فرق فيها بين فصيل وأخر ، أو مذهب وأخر ، أو حتى دين وأخر. ففي ظل الهيكلية السياسية الطائفية فأنه لا تتوافر أي حمولات دستورية وقانونية تكفل وتشرع للأفراد حقوقهم كمواطنين، بل تضعهم في تراتبية ما هوية تغيب عنها المواطنة وتضيع من فرص بناء المجتمع التعاقدي وتنكمش خريطة الوطن فتصبح الطائفة بمثابة ورقة سياسية لدى الانظمة تتسع وتضيق معها صورة الوطن وهوية الافراد. وبهذا تتحول الطائفية الى خطر حقيقي يهدد التجانس الاجتماعي ومكانة الدول، ونظرا لأهمية وخطورة المسألة الطائفية ودورها في تفكيك وتهديد المجتمعات بصورة عامة، وتأثيرها السلبي المباشر على المجتمعات العربية بصورة خاصة. يحاول البحث تعريف الطائفة والطائفية الاجتماعية والسياسية وتحديد مجالها وموضوعها بما يمكن تسميته مجازيا ـ تقشير ـ مفهوم الطائفة والطائفية أي التدرج في الوصول الى تحديدها وذلك بسلبها مما ليس هي. وتحديد الجذور التاريخية لنشوئها باعتبارها حالة غير متأصلة بل مصطنعة كما صنع تقسيم الوطن العربي ، ودراسة العوامل الداخلية والخارجية في صناعة الفضاء الطائفي الذي يولد الطوائف ومحاولة هذه الطوائف ترصين حدودها في مراحل تاريخية متغايرة ليكون استدعاؤها ميسورا في الصراع الجيوستراتيجي ،للوصول في النهاية الى وضع معالجة موضوعية لهذه الظاهرة الخطيرة المدمرة للمجتمع.

المقدمة.

مثلت بلاد الرافدين لألاف السنين مهد وموطن العشرات من الجماعات العرقية والدينية، التي شكلت سويا فسيفساء ثقافية ودينية واجتماعية تعايشت أجزاؤها مع بعضها حتى صارت لاحقا جزءا محوريا من هوية الدولة الحديثة في العراق. ولم تكن الطائفية في العراق هاجسا ضاغطا في تلك الفترة قبل نهاية الخمسينات حيث كان العراقيون منشغلين بوقائع واهتمامات سياسية

واجتماعية بعيدة عن الاسلام السياسي ،وما يعنيه من طائفية سياسية ، لكن فكرة استدعاء الدين من قبل السلطة الرجعية لمواجهة خصوم سياسيين ، تصورا للكيفية التي يمكن من خلالها اعاقة الديناميات الاجتماعية عن التطور ، وهو ما حصل في تلك الفترة حيث كان المجتمع قد تخطى المثيرات الطائفية التي فرضتها وقائع تأسيس الدولة ، والتنافس السياسي على النفوذ فيها ، لكن التأثير البريطاني دفع السلطة في العراق لتحيي سطوة رجال الدين لمواجهة النفوذ الجماهيري للقوى اليسارية ،وكان ذلك من بين ابرز أسباب نشوء الطائفية ، وكان تصدي رجال الدين للمد اليساري منذ نهاية الاربعينات قد وفر أساسا مقبولا لتأسيس تيارات سياسية دينية (سنية او شيعية) تتولى بنفسها مواجهة الفكر السياسي للخصوم . واستمر الحال على هذا المنوال في ظل السلطات الرجعية المتعاقبة أيضا. ولا يمكن اغفال دور العامل الخارجي في تأجيج الملف الطائفي ، فأن استراتيجية وتفكير المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ،فضلا عن خططهم في الشرق الاوسط قد تأثرت بنظريات التفتيت الطائفي التي روج لها المؤرخ برنارد لويس، ومن هنا تبنوا بوضوح استراتيجية التدخل والتفتيت بدا بغزو افغانستان ثم العراق عام ٢٠٠٣الذي كان له اهداف أبعد بكثير من اسقاط النظام العراقي ، أهمها تحويل التعددية الطائفية في العراق الى تعددية طائفية سياسية تؤدي الى تفكيك الدولة العراقية ، وتكون نواة لتفكيك الدول العربية المجاورة مما يمهد الطريق لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بما يتماشى مع المصالح الامريكية

مشكلة البحث.

تتركز مشكلة البحث في ان السلطات الاستبدادية والتدخلات الاقليمية والدولية قد استغلت التركيبة الاجتماعية المتنوعة للمجتمع العراقي بتحويل التعددية الطائفية والمذهبية الى تعددية طائفية سياسية تخللت الدولة والمجتمع وأدت الى تفككهما وبالتالي قطعت طريق التطور الاجتماعي وعرقلت قيام بديل ديمقراطي حقيقي.

أهمية البحث.

نظرا لأهمية وخطورة المسالة الطائفية ودورها في تفكيك وتهديد المجتمعات بصورة عامة، وتأثيرها السلبي المباشر على المجتمعات العربية بصورة خاصة، يأتي هذا البحث للنظر في دور الانظمة الاستبدادية العربية والقوى الخارجية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية في اندلاع وتغذية أزمة الطائفية في العراق وتداعيات ذلك على الوضع الطائفي في البلدان العربية .

هدف البحث.

يهدف البحث في هذا السياق الى الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم الطائفية؟
- ماهي جذورها التاريخية واسباب نشوئها وتكريسها في المجتمع واهم تداعياتها؟
- ما هو دور الاحتلال الامريكي في اندلاع أزمة الطائفية السياسية في عراق ما بعد صدام حسين؟
- هل كان للولايات المتحدة دور في انتشار أزمة الطائفية الى خارج العراق لتشمل دولا عربية أخرى؟

فرضية البحث.

يسعى هذا البحث الى اثبات فرضية مفادها ان مخاطر الطائفية السياسية المحدقة بالعراق وشعبه باتت تحديا وجوديا خطيرا يصب في خدمة المشروع الامريكي الرامي للهيمنة فتفتيت مجتمعات العالم الثالث وتحويلها من مجتمعات مواطنة الى مجتمعات مذاهب وملل وطوائف، تلك هي السمة السافرة الرجعية للنظام الامريكي الجديد في عالم القطب الواحد وهي تعد شروط ضرورية لإدامة سطوة تلك البرجوازية وترسخ مكانتها. ومن هنا تتأتى ضرورة النضال الفكري والسياسي بغية تأكيد الثوابت الوطنية والديمقراطية الاصيلة في مواجهة الطائفية السياسية في العراق.

منهج البحث.

يرتكز البحث في هذا السياق على المنهج المادي الجدلي في تحليل الظاهرة الطائفية وتتبع مسارها والعوامل المؤثرة عليها ، كما يرتكز على منهج التتبع السياقي للظاهرة السياسية لتحليل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في اعقاب غزو العراق في اندلاع ازمة الطائفية في الوطن العربي .كما تعتمد ايضا على المنهج التاريخي في توثيق بعض الاحداث المفصلية الهامة.

هيكلية البحث.

تمت هيكلية البحث على أساس محاور محددة وهي كما يلي:

المحور الأول: مفهوم الطائفية السياسية.

المحور الثاني: الجذور التاريخية للطائفية السياسية وعوامل تغذيتها وتكريسها .

المحور الثالث: البديل الديمقراطي في مواجهة الطائفية السياسية.

المحور لأول: مفهوم الطائفية السياسية.

أطلق اسم ـ الطائفة ـ على بعض الفرق الإسلامية في عصر متأخر ليكرس تحول الفرقة الى جماعة دينية خالصة بعد أن تكون قد انسحبت من ساحة العمل السياسي أو الثقافي الذي يقع في أصل تسمية فرقة وشملت التسمية الجديدة أهل السنة والشيعة بفروعها الاسماعيلي والاثني عشري والزيدي والدروز، كما انسحبت التسمية على الفئات المسيحية المختلفة في الوقت الحاضر(١). والطائفية مصدر صناعي من الطائفة يشير الى الانحياز للطائفة والتعصب ضد الطوائف الاخرى، وهذه تسمى في الانكليزية (سكتريانزم) نسبة الى (سكت) وهي الطائفة أو الفئة هو نفس الاسم تقريبا في الفرنسية (سكتاريزم) وقد اشتق بعض الكتاب اللبنانيين (طوائفية) نسبة الى الطوائف لوضع تتعدد فيه الطوائف وتسد بينها النزعة الطائفية كما هو الحال في لبنان(٢).

ويعتبر مفهوم الطائفية من المفاهيم التي أثارت كثيرا من الالتباس في دراستها، سواء على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي ويرجع هذا الالتباس بشكل أساسي الى قيام العديد من الدارسين والمفكرين في الادبيات المعاصرة بالخلط بين التعددية الدينية، أي انطواء المجتمع على تنوع ديني كبير يتسم بدرجة أو بأخرى بالانسجام أو الصراع ، وبين سيطرة احدى هذه الفرق أو الجماعات الدينية على مقاليد الأمور في السلطة أو على مواقع رئيسة منها في سبيل تأمين منافع استثنائية لا يسمح بها القانون . ويرجع هذا الخلط -من وجهة نظر برهان غليون - الى أن مفهوم (القومية) الذي نشأ في أوربا ثم انتقل لاحقا الى العالم العربي مع بداية القرن العشرين قد ارتبط بشكل رئيسي بفكرة التجانس المجتمعي والتي تتعارض في مضمونها مع فكرة التنوع الطائفي في المجتمع ، حيث نظر المدافعون عن (القومية) الى التعددية الدينية في المجتمع كعقبة أمام نشوء وعي قومي يتجاوز الطوائف والانتماءات الدينية الفرعية ، واعتبروا أن الانتماءات الطائفية تؤدي بشكل تلقائي الى ظهور ولاءات سياسية طائفية على حساب الولاءات الوطنية ، وبالتالي ضعف سيطرة الدولة على اقليمها وسكانها وتعرضها لتدخل القوى الأجنبية (٣).

وفي هذا الإطار يميز غليون بين نوعين رئيسيين من الطائفية النوع الاول يسميه الطائفية الاجتماعية أو المجتمعية، وهي تشير الى حالة التعددية الدينية أو المذهبية أو العرقية داخل المجتمع أو ما يطلق عليه التنوع الثقافي بمفهومه الشامل. فالملاحظ من هذا التعريف ان غليون يقع ايضا في الالتباس من وجهة نظري، حيث لا يفرق بين الطائفية الاجتماعية والتعدد الديني والمذهبي. اما النوع الثاني الذي اشار اليه غليون بصواب هو الطائفية السياسية والتي تعبر عن سلوك سياسي مقصود يقحم اختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي ويعمل على تسييس الانتماءات الاجتماعية الطائفية، ويحولها الى ولاءات سياسية مخترقا بذلك جوهر مفهوم المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة التي لا فرق فيها بين فصيل وأخر أو حتى دين وأخر. بعبارة أخرى

فأن الطائفية السياسية تنطوي على اضفاء طابع مؤسسي على الانتماءات المجتمعية من خلال اعادة صياغة الاسس التي تبنى عليها السياسات العامة للدولة وذلك من أسس قائمة على مبدأ المواطنة الى أخرى قائمة على الانتماءات الطائفية للأفراد وهكذا ، تتحول الدولة من كونها اطارا مؤسسيا محايدا الى دولة تميز في تعاملها مع أفراد المجتمع طبقا لانتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو العرقية . وبهذا تتحول الطائفية الى خطر حقيقي يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة، اذ تقترن الطائفية في هذه الحالة بضعف الاندماج الاجتماعي في المجتمع بسبب قيام الجماعات ذات الانتماءات المذهبية المختلفة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية، وهو ما يجعلها مع مرور الوقت غير قادرة على الاندماج في هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والاستقرار والتعايش السلمي فيما بينها (٤).

ويبدو الباحث عزمي بشارة أكثر وضوحا في فهمه للمسالة الطائفية من خلال كتابه الموسوم ـ الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة – فهو يميز بين التدين وبين الطائفية بين المذهبية وبين الطائفية لأنه من الواضح أن الدين لا يمارس الا في جماعة ما. فمن الصعب تخيل تدين فردي لكن الانتماء لمذهب والانتماء لدين عن وعي خاصة عند اوائل من أسسوا هذا الدين او كانوا معه لا يعد طائفية يعد ايمانا حتى لو أدى في بعض المراحل الى ما نسميه حروبا دينية ولكن الطائفية هي جيل ثاني أو ثالث أو رابع عندما يبدأ الانتماء يكون للجماعة وليس للمذهب يعني ليس بالضرورة أن يكون الانتماء لهذه الجماعة ناجما عن تدين حقيقي أو عن معرفة بالمذهب، الطائفية في هذه الحالة هي انتماء لجماعة من البشر وليس لدين ولا لمذهب ، من هذه الناحية من حيث المبدأ لا تختلف كثيرا عن العشائرية وعن جماعات كثيرة أخرى تطور عصبيات لبشر بمعنى ان فيها بعد جاهلي بما أنها تعصب لجماعة من البشر بغض النظر عن طبيعة هذه الجماعة (٥). ..هذه ا لطائفية يسميها بشاره طائفية اجتماعية بمعنى أن المجتمعات التقليدية عاشت فيها جماعات قسمت نفسها بخطوط تماس وخطوط فصل وخطوط الفصل هي خطوط التماس في هذه المجتمعات للمنتمين لدين معين أو لمذهب معين بغض النظر إن كانوا يعرفونه جيدا أم لا مطلعين عليه جيدا أم لا، وعندما نشأت الدولة الحديثة وشملت كل هذه الجماعات في إطار الدولة أول رد فعل عند هذه الجماعات إذا لم يكن هنالك تطور اجتماعي طبقي سياسي حزبي علمي يطور روابط أخرى، اتحادات أخرى يسميها بشاره اتحادات تعاقدية أو عقدية أو طوعية مثل الحزب و النقابة ،تنتقل التنظيمات الأهلية من المجتمع إلى السياسة، هنا تنشأ الطائفية السياسية بمعنى عندما تحاول الجماعات الأهلية أن تنقل التعددية المجتمعية الطائفية إلى الدولة الحديثة ينشئ طائفية سياسية في العمل السياسي، يعني هناك محاولة لتحويل الجماعة التي نمت لها عصبية بغض النظر عن

المذهب ولكن من المنتمين أو أبناء المنتمين لهذا المذهب يحاولون تحويل هذه العصبية إلى عصبية سياسية بمعنى لمطالب سياسية لمحاصصة لطلب حصة من الدولة، في هذه الحالة ميز بشاره بين - مذهب، دين، طائفية، طائفية سياسية، ونظام سياسي طائفي، يعني المرحلة الأخيرة هي عندما تنجح هذه الطائفية السياسية في أن تتحول إلى جزء من النظام السياسي عندها نقول نظام سياسي طائفي قائم على المحاصصة الطائفية . في هذه الحالة اي عند نقل الطائفية الى الدولة الحديثة ينشأ حالة غير سوية للدولة -على الناحيتين الناحية الأولى هي أن المواطن يذوب في الطائفية يصعب أن يكون مواطنا، أن يتم التعامل معه كفرد خارج طائفته، طائفته يجب أن تنوب عن كل هوياته عن كل كيانه عن كل فرديته عن كل عمق شخصيته عن كل مؤهلاته عن كل كفاءاته يجب أن تنوب هويته الطائفية، يعني هناك قمع للمواطن في إطار الهوية الطائفية، الأمر الثاني هو قمع أو كسر أو تفتيت الوحدة الوطنية التي تقوم عليها الدول الحديثة .

ويسعى الكاتب كوستي بندلي لإبراز حجم التناقض القائم بين التدين والتطيف. فالتطيف، في فكره، هو الوجه الاجتماعي للكنيسة الفاقد للصفة المسيحية، وما الطائفية سوى انتماء الناس الى هذا الشكل دون أي اعتبار للأساس. هذا ما ينشأ الخرافات وما يؤدي الى تشويه للهوية المسيحية وافراغ الشعائر الدينية من معناها، والاهم الى تسخير الله لخدمة المصالح والانانيات. وان كانت أولى مظاهر الانحراف ، التي يشير اليها الكاتب ، هي افراغ المؤسسات الطائفية من بعدها الخادم الذي وجدت من أجله، فأن أجرأ الشواهد على تسخير الله للمصالح هو استغلال المتنفذين للشعور الطائفي لتثبيت نفوذ لا يمت الى الله بصلة . فهذا النفوذ لا يبغي الخدمة والتفاني بل تعظيم الذات على حساب الغير. وما ينطبق على الفرد يطال أيضا الجماعة بحيث يستحيل بالطائفة مجموعة مصالح تستخدم الله.

وما ينبغي الاشارة اليه هو ان ارتكاز بندلي على الفكر الايماني المسيحي، لم يحصر خطابه بالمسيحين ، بل هو ما أضفى على توجهه للمسلمين، الذي أشارت اليه مقدمة الدكتور أسعد قطان، صدقية تستشعر معها أن هذه الخطوة تخرج عن الأشكال (الفلكلورية التعايشية الملزمة) التي اعتادها القارئ مع كثير من المتعاطين بشؤون الثقافة والفكر ، فهي ترجمة لاقتناع بندلي الايمانية باللاطائفية التي دفعته الى أن يستجلي امكان مقاربة مشتركة للمعضلة الطائفية(٦).

ويمكن اعتبار ما كتبه المفكر الشهيد مهدي عامل حول موضوع الطائفية من أعمق الاسهامات النظرية – حيث كشف عن جهد ابداعي في نقده الجذري للأيديولوجية الطائفية في مختلف تجلياتها. وفي معرض هذا النقد تولى تفكيك مجموعة كبيرة من التقولات التي تسعى الى تبرير أو تأييد

النظام الطائفي مهما توسلت من مذاهب حديثة في علم الاجتماع السياسي أو الفلسفة ـ والفكرة الجوهرية التي يمكن أن نأخذها من مهدي عامل هي التلازم الكامل للشكل الطائفي السياسي للدولة مع السيطرة الطبقية البرجوازية. وانسجاما مع هذه الفكرة فأن سقوط الطائفية وتجاوزها يتلازم مع اسقاط النظام الطبقي البرجوازي. كتب مهدي عامل يقول (--- أن الطوائف ليست في وجودها المؤسسي نفسه ـ قائمة بذاتها ـ الا لأنها قائمة في الدولة، لهذا كان تاريخ الطائفية تاريخ هذا النظام بالذات. لكن هذا التاريخ نفسه ـ تاريخ هذا النظام – لا يمكن فصله عن تاريخ مضاد هو بالتحديد تاريخ الصراع الطبقي. ان تاريخ تكون الطائفية كما نفهمه في أفقه المبين أعلاه يعود إذا--- الى بدايات تكون علاقات الانتاج الرأسمالية(٧). فلا وجود للطائفية في ذاتها كظاهرة مستقلة عن الظواهر الاجتماعية الاخرى، ولاوجود لتاريخ خاص بها، ذلك أن تاريخها هو تاريخ الدولة الكولونيالية، التي لا تكون على ماهي عليه، أي دولة برجوازية تابعة، الا في اعادة انتاجها للمجتمع كمجتمع طائفي، تنقض فيه الطوائف الطبقات الاجتماعية، وتأخذ مكانها. اتكاء على مفهوم الدولة الكولونيالية يصل مهدي الى استنتاجات عديدة منها، أن هناك فرق بين وجود الطوائف ككيانات اجتماعية وككيانات سياسية ذلك أن شكلها الاخير قائم بالدولة لا خارجها. وهذا يعني أن الدولة ليست حكما بين الطوائف عمله اقامة توازن بينها وانما هي الموقع الذي ينتج ويعيد انتاج الطوائف ويفرض هيمنة طائفة على أخرى. والحرب المضمرة أو الصريحة مرافقة أبدا للممارسة الطائفية. ان الطائفية بهذا المعنى عدو الديمقراطية – فبقدر ما تعتبر الديمقراطية الحقيقية شرطا للسلم المجتمعي فأنها ايضا نقض ل (الامتيازات السلطوية) التي تجد في الطائفية مرجعا لها. ذلك أن الدولة الطائفية، وهي تضع نفسها فوق الطوائف تقول بطائفة قائدة وبطوائف تابعة في صيغة سياسية مضللة قوامها (المحاصصة اللا متكافئة). وعلى هذا، فأن الدعوة الى مجتمع متجانس، حتى في تعدد طوائفه، لا يستقيم من دون تغيير الدولة التي تطرد حقوق المواطنة ب (الحقوق الطائفية) وتلغي الوضع الطبقي الحقيقي بوضع طائفي مضلل(٨) يمكن أن نستنتج ان الاسهام النظري الكبير لمهدي عامل في المسألة الطائفية، اسهام مزدوج ايديولوجي وسياسي ويمكن الاشارة الى عدد من المقولات التي وردت فيه، نرى انها تكتسب فاعلية مستجدة في ظروف العراق الراهنة وهي:

أولا ـ على صعيد نقده للأيديولوجية الطائفية.

١ـ تشديده الدائم على أنه لا امكانية للمصالحة بين الديمقراطية والطائفية، ليس من طوائف ديمقراطية:

٢ـ رفض عامل لفكرة التوازن الطائفي. كل توازن هو هيمني، والبديل من هيمنة طائفية هو هيمنة طائفية أخرى.

٣ـ تأكيده على أن الطائفية هي الشكل المميز الذي به تمارس البرجوازية هيمنتها .

٤ـ في معرض نقده للفكر الطائفي يشدد مهدي عامل على أن هذا الفكر يغيب الاقتصادي تغييبا يشكل ذروة الايديولوجي فيه، ثم يخلص قائلا ـ بحضور الاقتصادي، يتهافت الفكر الطائفي.

ثانيا ـ على الصعيد السياسي.

وتتجلى معالجته السياسية في مقولات ثلاث رئيسية هي:

١- لا توجد الطوائف الا في الدولة.
٢- الطوائف هي علاقات سياسية تقسم الشعب وتؤمن استتباع كل كادحي طائفة لبرجوازيتهم.
٣- الطائفية هي الشكل المخصوص لممارسة البرجوازية هيمنتها الطبقية وهي أساس مأزق تلك الهيمنة، في ان(٩) لا يترك مهدي مجالا للشك في ان اشكالية بناء الدولة عنده هي اشكالية تجاوز الدولة الطائفية.

ورغم الانتقادات التي وجهت الى اطروحته عن الطائفية، فأن مهدي قد قدم جديدا حقيقيا في التصور النظري لمسألة الطائفية. فهذه المسألة، كما قضايا أخرى في مجتمعات التبعية والتخلف، لا تستقيم، ولا يمكن لها أن تستقيم دون البدء من سؤال الدولة، التي هي القوة الوحيدة المنظمة في هذه المجتمعات(١٠).

المحور الثاني: الجذور التاريخية للطائفية وعوامل نشوئها وتكريسها.

لقد اختلفت أراء الباحثين في تحديد الجذور التاريخية للطائفية في العراق، فيشير بعض الباحثين أن الصراع الطائفي قد حكم تاريخ الاسلام منذ العصر الاسلامي – كما حكمه الصراع الطبقي والاجتماعي. وتفاقمت الحالة الطائفية في فترة الانحطاط الحضاري ابان سقوط الدولة العباسية. أما الباحث الفقيد هادي العلوي، فيشير (كما أسلفنا) الى ان اسم طائفة قد أطلق على بعض الفرق الاسلامية في عصر متأخر ليكرس تحول الفرقة في جماعة دينية خالصة بعد أن تكون قد انسحبت من ساحة العمل السياسي أو الثقافي الذي يقع في أصل تسمية فرقة وشملت التسمية الجديدة أهل السنة والشيعة بفروعها الاسماعيلي والاثني عشري والزيدي والدرزي، كما انسحبت هذه التسمية على الفئات المسيحية المختلفة في الوقت الحاضر(١١).

وقد شخص الباحثون العديد من العوامل التاريخية التي ساهمت في خلق بذور الخلاف بين المسلمين وظهور الطوائف والفرق ولعل في مقدمة هذه العوامل التفسيرات المختلفة للقران والتي نتجت في الاساس من حكمة التناقض والتعارض في النص القرأني. ورد في الحديث النبوي (القران ذو وجوه فحملوه على أحسن وجوهه (شهري، ميزان الحكمة ص١٥٢) وقال الامام علي بن أبي طالب لعبد الله بن عباس وهو يعزم لمناظرة الخوارج (لا تخاصمهم بالقران فأن القران حمال ذو وجوه، تقول ويقولون (نهج البلاغة وصية رقم ٣١٥ص٦٢٤). ويشرح ابن أبي الحديد هذه الوصية بالقول (ذلك أن القران كثير الاشتباه فيه مواضع يظن في الظاهر انها متناقضة متنافية (شرح نهج البلاغة دار مكتبة الحياة ص٢٥٠). كان الحديث أو وصية الامام علي من العمق والفلسفة في تشخيص هذه الظاهرة ، هذا ما خص النص القرآني فما بالك من التفسير والتأويل. وعلى هذه الخلفية من حكمة التناقض والتعارض في النص وما تبعه من اختلاف المفسرين كثرت المذاهب الفقهية وزادت الفرق الاسلامية وهي اليوم ان عدت بدقة كانت المئات(١٢). ولكن ما هو سياسي أو عصبوي، تغلبا على ما هو ديني وفكري وانساني فقد شاءت النخب السياسية التي استولت على حكم الدولة المترامية الاطراف ، أن تحكم تحت غطاء شرعي يحافظ على دعائم السلطة القائمة استناداً إلى الشرعية الدينية ، لذلك أصبح لزاما عليها قهر وابادة مذاهب فقهية على حساب مذاهب أخرى(١٣) . وحسب الباحث الفقيد هادي العلوي فأنه مع زوال المعتزلة والاشاعرة وانحسار المد الباطني الاسماعيلي وانكفاء الخوارج ، بدا المسلمون منقسمين الى طائفتين أساسيتين هما السنة والشيعة . وقد تكرس هذا الانقسام في غضون القرن السابع الهجري الذي شهد زوال المعتزلة وانحسار الباطنية وانكفاء الخوارج حيث خلت الساحة للطائفتين السلفيتين المتناحرتين السنة والشيعة (١٤).

ولم يطفح التناحر بين الشيعة والسنة على السطح الا بداية العصر البويهي في بغداد. فقد استفاد الشيعة من علاقتهم بالبويهيين لتوسيع نشاطهم ليس الفقهي فقط بل والطقوسي. وجرت لأول مرة في بغداد تعازي عاشوراء ـ الذكرى السنوية لمذبحة كربلاء ـ التي استفزت اهل السنة لأنهم جعلوها في عداد البدع المحرمة. فكانت الغوغاء الطائفية تخرج بتوجيه رجال الدين لتخريب التعازي مما كان يؤدي الى صدامات مسلحة تقع فيها ضحايا كثيرة من الجانبين.

وقد ساء وضع الشيعة بعد زوال الدولة البويهية وظهور السلاجقة وكذلك ساء وضع الشيعة مرة اخرى تحت الحكم العثماني للعراق بدا من سنة ٩٤١ ه ولما ظهر الصفويين جعلوا من ذلك الوضع ذريعة لمصادمة العثمانيين والدخول معهم في نزاع مرير على العراق (١٥).

فقد أرسى استخدام الطائفية والعنف الطائفي في الصراع الصفوي العثماني على ارض العراق، نمطا أكثر خطورة في دائرة التوتر الطائفي، وقد كرس الصفويون أنماطا من الغلو في التشيع الى جانب ما شهدته بغداد خلال القرون الثلاثة التي تلت الغزو المغولي من تراجع فكري واجتماعي تسبب بانتشار الغلو، وفتح الباب أمام التطرف بكل اشكاله، شيعيا كان أم سنيا. ولكن وبرغم هذا الاضطراب الذي حصل في العلاقة بين سنة العراق وشيعته الا ان صراعا طائفيا واسعا لم يحدث ابدا، كانت بعض القوى الاجنبية تمارس العنف الطائفي بقسوة وهو ما فعله بشكل خاص الصفويون الذين قتلوا الالاف من السنة عند اجتياحهم الثاني لبغداد

عام ١٦٢٣ميلاديا ورد الاتراك بعد خمسة عشر عاما بقتل ٣٠الفا من الشيعة غالبيتهم فرس من جنود الحامية الصفوية ، وقد يكون بعض العراقيين شارك في هذه المجزرة او تلك لكن حربا اهلية بالمعنى الحديث للمصطلح لم تجر لسبب طائفي في العراق ، وظلت أسباب الكوارث التي حلت ببغداد خلال القرون الاربعة الاخيرة تعود اما الى ما ذكرناه من مجازر يتولاها او يديرها جيش اجنبي أو الى أسباب تتعلق بكوارث تمثلت خصوصا بالمجاعات والاوبئة والفيضانات التي كادت تقضي في كثير من الحالات على معظم سكان المدينة (١٦).

ان المتغير الطائفي لم يكن في معظم الاوقات سببا جوهريا لتحريك الاحداث الكبرى في العراق حتى لو كان يتأثر بها في بعض الاحيان وقد تضاءل دور المتغير الطائفي بشكل أكبر خلال ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني التي اندلعت في صيف عام ١٩٢٠واعتمدت بشكل جوهري على القوة القتالية للقبائل العراقية الشيعية والسنية.

لقد كرست ثورة العشرين هوية وطنية بروح جديدة في لحظة تاريخية شديدة الاهمية، لكن المشاركة الجماعية في الثورة لم تكن كافية في واقع الحال لجعل الوحدة الجامعة سياقا متصلا وثابتا في العراق الحديث. اذ سرعان ما بدأت المصالح ومنها المصالح والهواجس الطائفية بالافتراق، وظهرت خلافات لا تعود الى المواقف التقليدية المتعلقة بالفقه والتاريخ، بل كانت خلافات سياسية بدأت من عدم الاتفاق على ما تلا الثورة من مواقف ازاء الاحتلال وخطوات تأسيس الدولة، وامتدت الى النفوذ والمكانة والسلطة. ولم يكن لدى اللذين شاركوا في الثورة من الشيعة والسنة تصورا لطبيعة توزيع النفوذ في الدولة المتخيلة، ولم يكن هناك أصلا برنامج سياسي متفق عليه ، سوى رحيل الاحتلال ، لذلك كان لابد من أن يتأسس الاختلاف مع تأسيس الدولة ، أو مع بدا الاحتلال البريطاني في العمل باتجاه ذلك ، وعند هذه النقطة بدأ تشكل فكرة (المظلومية الشيعية) بصيغتها المعاصرة(١٧). بعد أن دخلت ممارسات التمييز الطائفي قلب المؤسسة الحكومية الادارية. وان كان ذلك مختلفا من حيث التطبيق، لا الجوهر، عن نظام الحكم

في لبنان الذي أصبحت فيه الطائفية جزء من النظام الدستوري، الطائفية المؤسساتية في العراق كانت أساسا وليدة لمشروع كوكس – النقيب الذي أرسى قواعد نظام الحكم في العراق. وقد تكون الحقبة التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مباشرة هي الحقبة الوحيدة التي شهدت محاولات جادة لإلغاء النظام الطائفي المؤسساتي–الحكومي. وعزي فشل هذه التجربة للعوامل التالية:

١ـ تحاشي اليسار العراقي مجابهة المؤسسات الطائفية كي لا يتهم بأثارة النعرات الطائفية، في الوقت الذي كان يفترض تكريس الجهود لتثقيف الجماهير وتعبئتها ضد الممارسات الطائفية.

٢ـ ضعف وتلاشي مؤسسات المجتمع المدني بعد انقلاب ١٩٦٣ الفاشي القادرة على خلق وتثبيت مؤشرات تطبيقية تضمن التدقيق المستمر لممارسات منظمات المؤسسة الحكومية .

٣ـ حملة اليمين القومي – العربي الاعلامية المناهضة لثورة ١٤ تموز الفتية، وتكاتفها مع الاقطاع وعناصر المؤسسات – الطائفية في العراق لإجهاض الثورة والحد من المكتسبات التقدمية التي كانت ستقلب الخارطة السياسية في الدول المجاورة رأسا على عقب.

٤ـ دور الولايات المتحدة الذي ساهم في افشال المسيرة التقدمية في العراق (١٤).

لقد انتعشت الظاهرة الطائفية في العراق خاصة بعد حرب الخليج بدأ المجلس الاسلامي الاعلى يغير شعاراته وتوجهاته بما يتماشى مع طروحات النظام العالمي الجديد والعولمة فبدلا من شعاره حكومة اسلامية بدأ بطرح شعار مظلومية الشيعة وتشير العديد من الابحاث ان لهذا الشعار امتداداته السياسية والتاريخية المشبوهة، ويقف في مقدمة العوامل التي ساهمت في تفاقم الحالة الطائفية خلال الفترة المذكورة ، النهج الاستبدادي الشمولي للنظام الدكتاتوري المباد وغياب الحياة الدستورية والديمقراطية في البلاد ، وممارسة السياسات العنصرية والشوفينية والتمييز القومي والديني والطائفي والفكري في مواجهة مجتمع متعدد القوميات والاديان والمذاهب والافكار والآراء السياسية ورفض الاعتراف بالحقوق القومية أو التخلي عن ممارسة التمييز بمختلف أشكاله وصور ممارسته. اضافة الى الدور المتميز والسلبي للدين والتراث الديني من خلال استخدامه المتخلف والانتهازي من قبل الغالبية العظمى من رجال الدين في المجتمع العراقي ، وانعكاس كل ذلك سلبا على الوعي الاجتماعي ، حيث أدى الى ارتداد شديد في المجتمع نحو التقاليد والعادات والقيم العصبية والعشائرية وتراجع عن قيم المجتمع المدني التي كانت في بدايات تكونها في العراق ، كما أدى الى ارتداد كبير ومنحرف نحو التمسك بالمذهبية المتشددة والمتطرفة بمفهومها ومضمونها الطائفي المقيت.

يساعد على تغذية هذه الظاهرة ما يشهده الوضع الدولي منذ غياب الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية السابقة. حيث يعيش العالم مفارقة تاريخية فريدة في ظل العولمة واقتصاد السوق. فمن جهة هناك مسعى لإحياء الحدود العرقية والقومية والطائفية القديمة من الداخل فيما يسمى ب (دول الاطراف) بهدف تقسيمها. ومن الجهة الأخرى هذا المسعى للتقارب والتكامل والاندماج ل (دول المركز) ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية والحقوقية، والسعي لاختراق الحدود القومية لمختلف الدول من الخارج من جانب السوق الكونية المنفلتة. وبين هذا وذاك تتعرض سيادة البلدان للخطر، وتضعف القيم العليا الجمعية للأمم والشعوب، ويشحب دور مؤسساتها المدنية والديمقراطية ويضعف ما هو مشترك وعام لحساب ما هو محلي قبلي خاص(١٩). فالعولمة عملية متناقضة، فبمقدار ما تحقق، أو تدعي تحقيق التوحد الاقتصادي والاعلامي لعالمنا المعاصر، فهي تحمل عوامل التذرر الاثني والمذهبي والديني الى ما دون وطنية (٢٠).

وفي هذا السياق جاء الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حيث قامت سلطات الاحتلال باتباع سياسات غير مباشرة وأخرى مباشرة أدت الى تحويل المجتمع العراقي الى مجتمع تغلب عليه الطائفية السياسية فبمجرد دخول الولايات المتحدة الاراضي العراقية قامت باتخاذ سلسلة من الاجراءات أدت الى هدم كيان الدولة العراقية مما أدى الى غياب دور الدولة وهيبتها في المجتمع ، و ما هيأ البيئة السياسية والمجتمعية لإحياء الانتماءات الطائفية والعرقية والى تحول ولاء الافراد من الدولة الى الكيانات دون القومية ،عدم قيامها بدورها في مجال الامن ، وبهذا خلقت بيئة مواتية لاندلاع العنف الطائفي ، فغياب القانون وغياب قوة تطبيقه المتمثلة في قوات الشرطة والجيش أدى الى غياب الامن وانتشار كافة انواع الجرائم بما فيها الجرائم التي تتم على اساس عرقي او طائفي مثل القتل والاعتقال والتعذيب ، والولايات المتحدة بتقاعسها عن منع هذه الجرائم بين طوائف العراق ، وغضها الطرف عن ممارسات طائفة في مواجهة اخرى بحجة قلة القوات الامنية قد أدت بصورة غير مباشرة الى تصاعد حدة الطائفية في البلاد. وقد نتج عن هذه السياسات تداعيات كثيرة على الصعيد الداخلي في العراق ، كان أهمها ما يتعلق بترسيخ الحالة الطائفية على المستويين الرسمي والمجتمعي . ويترتب على ذلك مخاطر جدية عديدة منها:

١ـ تكريس حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي وإعاقة عمل قوى التغيير الجذري في البلاد وبذلك تمنع قيام البديل الديمقراطي الحقيقي .

٢ـ اختزال حقوق الانسان الاجتماعية / السياسية / الثقافية الى حقوق للتجمعات الاثنية/ الطائفية.

٣ـ تحول التناقضات الطبقية الى صراعات طائفية، مما يؤدي الى اضعاف التحالف السياسي بين الطبقات والفئات التي تناضل من أجل التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي على الصعيد الوطني، كما يساعد على تنامي ميول العنف والحروب الاهلية كما حدث في بلدان عديدة .

أن المخاطر المشار اليها، يمكن بلورتها (بموضوعة يتلخص مضمونها بتفتيت الوعي الوطني عبر تحويله الى ولاءات طائفية / أ ثنية، وما يفرزه ذلك من صراعات اجتماعية تهدد وحدة المكونات الطبقية في التشكيلة العراقية (وتفسح المجال للتدخل الاقليمي والدولي في شؤون العراق الداخلية وتصب في خدمة المشروع الامريكي واستراتيجيته في بناء دولة ضعيفة تابعة مبنية على توازنات هشة (٢١). وقد أعقب ظهور ازمة الطائفية السياسية في العراق امتداد هذه الظاهرة الى انحاء مختلفة من الوطن العربي حيث انتشرت النزعة الطائفية بشكل خطير في العديد من الدول العربية على المستويين الرسمي والمجتمعي .

كما يمكن القول ان الولايات المتحدة قد نجحت في احداث تغيير جذري في نمط واتجاهات الصراعات الرئيسة في الشرق الاوسط، وتتمثل في استبدال قضية الصراع العربي الاسرائيلي بقضية الصراع العربي الايراني باعتباره القضية المحورية على اجندة السياسة الاقليمية. وإذا كان الصراع العربي الاسرائيلي قد اتخذ بعدا سياسيا وامنيا في جوهره، فان الصراع العربي الايراني قد اتخذ بعدا طائفيا في المقام الاول على خلفية الصراع بين الشيعة والسنة. حيث تم استحضار الخلفيات المذهبية على الجانبين كوسيلة للحشد والتعبئة، وهو الامر الذي ساهمت احداث العنف في العراق في تعزيزه. بعبارة أخرى اصبحت قضية الطائفية -بدلا من الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية هي محور الارتكاز الجديد للصراع في منطقة الشرق الاوسط(٢٢).

المحور الثالث: البديل الديمقراطي في مواجهة الطائفية السياسية.

لابد من الاشارة أولا أن اشكالية تجاوز الطائفية، لا تستقيم دون البدء من سؤال الدولة (كما أسلفنا) ومن الخطأ التعامل مع الوعي الطائفي، كما الوعي الديني بشكل عام كجوهر ثابت ومنغلق على ذاته، طالما أن الوعي الاجتماعي أثر لشروط الحياة الاجتماعية، وان هذه الشروط لا تنفصل عن ممارسات الدولة المختلفة في أجهزتها المختلفة، بتعبير أخر ان ثقافة النظام السائد تصبح هي الثقافة السائدة في المجتمع. وعلى قاعدة البحث عن بديل حقيقي للواقع الراهن لبلادنا ، ولعل من أولى مهمات حركة التغيير الديمقراطي هذه في الوقت الراهن بل لعلها المهمة التاريخية بامتياز هي النضال من أجل أن تتوقف عملية بناء دولة الطوائف والمذاهب لصالح بناء الدولة العلمانية الديمقراطية الحديثة- ولا يمكن أن تنبني دولة من هذا النوع ـ من هذا الخليط المتفجر الذي تشكله

الرأسمالية المتوحشة والطوائفية المنفلتة من عقالها، مضاعفة بالتضخم في العامل الديني فيها ـ فالمعروف ان ادارة العملية الديمقراطية وضمان استمراريتها وترسيخها يتوقف بالأساس على عوامل واعتبارات داخلية تتعلق بشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية سواء اكانت اقتصادية او اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ، وما يرتبط بها من ظهور وتبلور قوى سياسية ديمقراطية تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف. وهكذا، فأن التحول الديمقراطي هو في التحليل الاخير عملية تعبر عن صيرورة اجتماعية وسياسية ولابد من خلق وانضاج شروطها الداخلية ، سواء أكانت اقتصادية (معدل معقول من التنمية الاقتصادية)، أو اجتماعية (العدالة الاجتماعية ، وتقوية المجتمع المدني ، وتكريس الديمقراطية على صعيد المجتمع) ، أو ثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية) ، أو سياسية (تفكيك الهياكل السياسية للاستبداد ، وتنمية القوى الديمقراطية ، واستعداد النظام الحاكم لتقاسم السلطة مع قوى سياسية أخرى)، ولذلك فهي أوسع من مجرد اقرار تعددية حزبية أو اجراء انتخابات دورية ،حيث تتضمن الى جانب ذلك توفير أسس وضمانات احترام حقوق الانسان و واقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة ، والفصل بين السلطات ، وتكريس أسس الشفافية والمساءلة والمحاسبة في العمل السياسي ... الخ (٢٣) من المستلزمات الضرورية لعملية التغيير الديمقراطي . والسؤال هنا هل ان هذه المستلزمات والعوامل متوفرة في عراق ما بعد صدام حسين؟ ان القاء نظرة على واقع العراق اليوم يجيب بالنفي على ذلك نتيجة وجود معوقات حقيقية منها:

أولا: على الصعيد السياسي أفرز الوضع التي سارت عليه العملية السياسية بعد سقوط النظام المباد توافقا طائفيا أثنيا وليس توافقا سياسيا يندرج ضمن ما يصطلح عليه بالديمقراطية التوافقية. حيث جرى اقحام اختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي، وتسييس الانتماءات المجتمعية الطائفية ، وتحولها الى ولاءات سياسية مخترقا بذلك جوهر مفهوم المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة التي لا فرق فيها بين فصيل واخر أو مذهب وأخر ، أو حتى دين وأخر .وبهذا أصبحت الطائفية خطر حقيقي يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة .

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي نجد بالإضافة الى حجم التخريب والتدمير الذي اصاب البنية التحتية المدنية ، الانتاجية والخدمية ، في العراق من جراء الحرب ، فالاقتصاد العراقي في خلفيته التاريخية هو اقتصاد مشوه ومأزوم على مدى أكثر من عقدين ، وجاءت عملية التغيير السياسي مترافقة مع رؤى أمريكية ، ورغبة محلية للتحول نحو اقتصاد السوق ، التي جاءت من دون خطة تناسب خصوصية الوضع العراقي سياسيا اقتصاديا واجتماعيا وقد اشارت دراسة لبعض المختصين الى الاسباب التي حالت تحديدا دون انجاز عملية تحول الاقتصاد العراقي الى

اقتصاد السوق في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣يمكن تلخيصها بما يلي (٢٤):

١ـ غياب البرنامج الاقتصادي لدى الطبقة السياسية السائدة.

٢ـ محنة الدمار والنهب والفساد

٣ـ ترهل الدولة وعدم قدرتها على رسم السياسة الاقتصادية.

٤ـ دور الريع النفطي في حجب الفشل الاقتصادي

٥ـ تأثير غياب الرافعة الاقتصادية في بناء الدولة الجديدة.

ففيما يخص الرافعة الاقتصادية فان واقع الامور في العراق لا يبشر مطلقا بأن تكون هذه الرافعة مرتكزا لدعم التجربة الديمقراطية وترسيخها. والا فعندما يكون التقاطع ما بين استمرار الحياة للناس وتدبير معيشتهم ورفاهيتهم، والديمقراطية، فان الشعب سينحاز الى تامين حياته ولا قيمة لديمقراطية لا تشبع احتياجاته. وهذه من أعظم الاشكاليات التي تواجهها الحكومة والدولة العراقية، بفقدانها لاهم عنصر من عناصر المقبولية والرضى المجتمعي، وهو تأمين متطلبات الحياة الاساسية للسكان، فضلا عن الامن والاستقرار وتطبيق القانون. وهو ما جعل الحكومات المتتالية ضعيفة وغير فاعلة ولتكون مخرجات الافعال موصلة الى نشوء دولة رخوة وهشة وتراكميا تصبح دولة فاشلة (٢٥). الا أن هذا لا يعني بالطبع التسليم بأن الاقتصاد فقط هو العنصر الفعال في تركيبة الحياة السياسية والاجتماعية لكن القول بانه العنصر الاكثر أهمية لا يجافي الحقيقة ، ولا يقفز على الواقع . وعلاقة الاقتصاد بالديمقراطية تبدأ من المنشأ، وتنتهي عند صناعة واتخاذ القرارات داخل المجتمع، مرورا بتوزيع الادوار والانصبة أو الاوزان السياسية بين القوى التي تزاحم أو تتنافس او تتكتل في سبيل أن تجد موقعا على خريطة صنع القرار. فلابد من ملاحظة الارتباط بين شكل الدولة والنمط الاقتصادي ، لان شكل الدولة يرتبط بالضرورة بطبيعة النمط الاقتصادي وبمصالح الطبقات . واذا كان هناك ارث تاريخي من التخلف والوعي التقليدي ، ومن البنى المجتمعية ما قبل الحديثة (قبلية ومناطقية وطائفية ودينية) يعيق بناء دولة مدنية حديثة ، أو لا يساعد على بنائها ، فأن الامر الاساسي هنا هو أنه ليس من الممكن انجاح نظام برلماني ودولة مدنية وديمقراطية على بنى مفوتة وفي ظل سيطرة طبقية تعيد انتاج هذا التفويت ، من خلال تكريسها لنمط اقتصادي لا يؤدي الى اعادة بناء التكوين المجتمعي . فلا امكانية لنظام برلماني حقيقي استنادا الى النمط الاقتصادي القائم بالضبط لأنه نمط ريعي يفرض على الطبقة المسيطرة لكي تنهب وتفرض استقراره ، أن ترفض النظام البرلماني بمعناه الحقيقي وتكتفي

بالانتخابات الشكلية في ظل وضع سلطوي واستقطاب طائفي حاد (٢٦). ان هذا الشكل من العلاقة يسمح للتحالف السياسي البرجوازي الطفيلي البيروقراطي الكومبرادوري بالتحكم بمجرى الصراع الطبقي من خلال ابقاء الفئات الكادحة أسيرة علاقة التبعية الطائفية والتمثيل الطائفي ، وبهذا تفقد فيه هذه الفئات دورها السياسي كقوة مستقلة ومؤثرة تناضل من اجل تحقيق مصالحها وحقوقها المشروعة (٢٧).

ثالثا: غياب تقاليد ديمقراطية أو ثقافة ديمقراطية في العراق تساعد في تسهيل بناء نظام ديمقراطي بعد الاطاحة بنظام صدام حسين ، فالمعروف أن الاستبداد سمة أساسية للحكم في العراق ، وهو متجذر في التاريخ والثقافة والمجتمع ، وذلك لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها . ويرتبط بذلك ضعف وهشاشة المجتمع المدني في العراق ، وتشرذم القوى السياسية العراقية وافتقارها الى أي تقاليد ديمقراطية في ادارة الخلافات فيما بينها ، مما يجعل عملية بناء نظام ديمقراطي في العراق مسألة صعبة ومعقدة ، حيث ان مسالة بناء التوافق الداخلي بين مختلف قوى وفئات المجتمع العراقي على شكل النظام السياسي وطبيعة العراقية مسألة في غاية الاهمية من منظور عملية بناء الديمقراطية خاصة في ظل انبعاث الانتماءات الاولية واختراقها النظام السياسي الراهن.

رابعا: التناقض في السياسة الامريكية بين رفع شعار تحقيق الديمقراطية في العراق من ناحية ، وانتهاج أساليب غير ديمقراطية لتحقيق هذا الهدف من ناحية أخرى ، فاذا كانت الحرب ضد الارهاب قد دفعت واشنطن الى العمل بشكل وثيق مع نظم تسلطية استبدادية ، فإنها انخرطت أيضا في ممارسات غير ديمقراطية بشأن الحرب ضد العراق ، فقد مارست ضغوطا وقدمت اغراءات لبعض الدول الاعضاء في مجلس الامن للحصول على تأييدها لإصدار قرار من المجلس يخولها حق الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق ، وعندما اخفقت في ذلك ذهبت الى الحرب بدون غطاء من الشرعية الدولية مما شكل انتهاكا صريحا لهذه الشرعية ، كما انها لجأت لمكافأة نظم غير ديمقراطية تجاهلت ارادة شعوبها وايدت واشنطن في سياستها تجاه العراق ، وبالمقابل عاقبت نظما تأخذ خطوات جادة على طريق الديمقراطية لمجرد أنها احترمت ارادة شعوبها ولم تؤيد هذه السياسة ، وكمثال على ذلك قامت بتوقيع اتفاق التجارة الحرة مع سنغافورة ، ورفضت توقيع اتفاق مماثل مع تشيلي ، رغم ان الاخيرة تشهد تجربة ديمقراطية جديرة بالتشجيع والمساندة . ه ذا من جانب ومن جانب اخر فأن سجل الولايات المتحدة الامريكية في التدخل العسكري من أجل بناء الامم وتأسيس الديمقراطية هو سجل فقير ،وهذا ما أكدته دراسات سابقة في الموضوع ، ومن الملاحظ أن التدخل العسكري الامريكي قد تم بشكل احادي في معظم الحالات . وخلصت

دراسة موجزة صدرت عن مؤسسة كارينجي في ابريل ٢٠٠٣ان مجرد الاطاحة بالنظام الدكتاتوري لا تعني النجاح التلقائي في احداث التحول الديمقراطي ، حيث أن أحد العوامل الاساسية والحاسمة في هذا السياق هو مدى نجاح قوة التدخل في اعادة بناء وهيكلة مؤسسات الدولة ووضع البنية الاساسية التحتية للتحول الديمقراطي . وهو الامر الذي لم يحصل لحد الان في العراق. وهو ما يعني أنه اذا كان من غير المستحيل تأسيس نظام ديمقراطي في العراق ، فأن انجاز ذلك يتجاوز النظرة التبسيطية التي روجت لها واشنطن ابان احتلال العراق(٢٨).

الخاتمة.

تتحول الطائفية الى خطر حقيقي يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة اذ تقترن الطائفية في هذه الحالة بضعف الاندماج الاجتماعي في المجتمع بسبب قيام الجماعات ذات الانتماءات المذهبية المختلفة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية ، وهو ما يجعلها مع مرور الوقت غير قادرة على الاندماج في هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والاستقرار والتعايش السلمي في ظل وطن حر ديمقراطي وهذا هو واقع العراق في الظروف الراهنة . ولما كانت عملية التحول الديمقراطي في العراق بشكل خاص وفي الوطن العربي بشكل عام سوف تكون عملية طويلة وممتدة وهي ترتبط في المقام الاول بعوامل داخلية وبخاصة بمدى قناعة النخب الحاكمة بأهمية اتخاذ خطوات جدية على طريق التحول الديمقراطي خشية ان يفرض عليها التغيير بالقوة ، وطبيعة القوى الديمقراطية ومدى جديتها في توسيع قواعدها الشعبية ، ومدى استعدادها للنضال السلمي وتكثيف الضغوط الداخلية على النخب الحاكمة من اجل الديمقراطية بما يفسح المجال لصياغة عقد اجتماعي وسياسي جديد بين النظم الحاكمة والشعوب بحيث يرتكز على ترسيخ اسس المواطنة ودولة المؤسسات وسيادة القانون . وفي هذا السياق ، فأن عملية الاصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي تعتبر اساسية لتدعيم عملية التحول الديمقراطي ، كما ان اتخاذ خطوات جدية وجادة على طريق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ووضع حد للفساد السياسي والاداري يعتبر من المتطلبات الاساسية لخلق بنية اقتصادية واجتماعية مواتية للتطور الديمقراطي وداعمة له، اما نظم التعليم في العراق وفي الوطن العربي ايضا فهي بحاجة الى مراجعة وتحديث لاعتبارات موضوعية تتصل بالعيوب والسلبيات التي تتسم بها هذه النظم والتي تجعل معظمها غير ملائم لروح العصر ومتطلباته، فحالة التعليم في العراق بشكل خاص وفي العالم العربي لا تؤهله للتعامل بفعالية مع استحقاقات عصر العولمة . وهكذا فأن مستقبل التحول الديمقراطي في المنطقة تحكمه عوامل داخلية في المقام الاول فضلا عن دور ايجابي واعي مطلوب من الولايات المتحدة وغيرها من الاطراف الخارجية في تدعيم هذه العملية ومساندتها وبدون ذلك سوف تظل المنطقة تدور في

حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد ، وسوف تتنامى قوى التطرف والارهاب ، التي قد تدخل دورة جديدة من المواجهة مع النظم الحاكمة فضلا عن استهدافها المصالح الامريكية داخل المنطقة وخارجها ، فالإجراءات الامنية قد تقمع التطرف والارهاب لبعض الوقت لكنها لا تجفف منابعه ، فتحقيق هذا الهدف ينبغي ان يستند الى استراتيجية شاملة ترتكز على ابعاد جيدة في مقدمتها الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وادماج كل قوى الشعب الحية في العملية السياسية بحيث تشارك فيها بشكل سلمي ومشروع وفي ظل اطر ومواثيق تضمن عدم الانقلاب على الديمقراطية . استنادا الى بنية البحث التحليلية يمكن ايراد الاستنتاجات التالية:

الاستنتاجات.

أولا: الطائفية السياسية ظاهرة اجتماعية تاريخية مصنعة وليس متأصلة ،وجدت في ظروف التخلف الحضاري واذكتها التدخلات الخارجية ،حيث ارسي استخدام الطائفية والعنف الطائفي في الصراع الصفوي العثماني على ارض العراق .و لم يستعمل مصطلح الطائفية بقوة الا منذ القرن التاسع عشر وذلك تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية اقترنت بمرحلة الاستعمار الغربي للعالم العربي وهو ما أدى الى حدوث نوع من التفاعل بين الواقع الداخلي المتمثل بالاختلافات المذهبية والطائفية من ناحية ، والمؤثرات الخارجية التي استغلت هذه الاختلافات بشكل سلبي واخرجتها من اطارها المجتمعي الى اطارها السياسي.

ثانيا: الوطن لا يطيق ولا يحتمل منافسة الطائفة له على السيادة اذ في هذا ضياعه المحقق - والواقع ان ما يجري اليوم من الدعوات والبيانات التفتيتية والهادفة الى طمس هوية العراق الوطنية لصالح برامج طائفية او انعزالية باسم حقوق الاقليات او الطوائف ، والتأكيد ان مشكلة العراق اليوم هي مشكلة طائفية وليس مشكلة سياسية اجتماعية ناتجة عن الاستراتيجيات التي اعتمدها الانظمة الاستبدادية وعن قوانين التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي ، يساعد على اخفاء العوامل الاخرى الاكثر فعالية في التطور الحقيقي للعراق ويعرقل الحل الديمقراطي العلماني المناسب لخصوصيات المجتمع العراقي.

ثالثا: لقد أمسى الخطر الطائفي والعنصري المحدق بالعراق وشعبه تحديا وجوديا خطيرا يصب في خدمة المشروع الامريكي الرامي للهيمنة ، فتفتيت مجتمعات العالم الثالث وتحويلها من مجتمعات مواطنة الى مجتمعات مذاهب وملل وطوائف، تلك هي السمة السافرة الرجعية للنظام الامريكي الجديد في عالم القطب الواحد، وهي تعد شروط ضرورية لادامة سطوة تلك البرجوازية وترسيخ مكانتها .

رابعا: لقد خلقت الولايات المتحدة بغزوها للعراق بيئة موالية لاندلاع العنف الطائفي ، فغياب القانون وغياب قوة تطبيقه المتمثلة في قوات الشرطة والجيش أدى الى غياب الامن وانتشار كافة أنواع الجرائم الي تتم على اساس عرقي أو طائفي مثل القتل والاعتقال والتعذيب والولايات المتحدة بتقاعسها عن منع هذه الجرائم بين طوائف العراق وغضها الطرف عن ممارسات طائفة في مواجهة اخرى بحجة قلة القوات الامنية قد أدت بصورة غير مباشرة الى تصاعد حدة الطائفية في البلاد.

خامسا: لقد ادى الغزو الأمريكي للعراق وما صاحبه من تفجر المسالة الطائفية به ،الى امتداد الازمة الى ارجاء الوطن العربي واحتلالها مركزا متقدما على الاجندة المحلية والاقليمية للعديد من الدول العربية ، حيث لعبت السياسات الامريكية في العراق والمنطقة دورا كبيرا في اعادة احياء توترات طائفية كامنة ، كما فتحت الباب أمام تزايد حدتها وتعدد اشكالها على مستوى غير مسبوق في تاريخ المنطقة.

سادسا: لكي نتجاوز الطائفية لابد ان يرتبط تحقيق النظام الديمقراطي بتغيير وضع الطبقات انطلاقا من تغيير النمط الاقتصادي الراهن والتمكين لقوى طبقية جديدة تطرح بديلا مجتمعيا شاملا. وهو ما يعني ان البدا من تغيير الشكل (الدولة)ليس ممكنا دون تغيير كلية البنية. لكن هذا يطرح السياق الضروري لتحقيق ذلك وهو من خلال مشروع مجتمعي شامل ولن يكون سوى المشروع الوطني الديمقراطي.

سابعا: أن أهم درس يقدمه لنا الواقع المأزوم في العراق ، أن كل شيء دون استثناء ، يمكن أن يتفكك ويتصدع ان لم يستجب عاجلا أم أجلا لاحتياجات التغيير والتجديد. ان مهمة البناء الديمقراطي تطرح على القوى اليسارية والديمقراطية بالدرجة الاولى مهمة النهوض من أزماتها ومعالجة ضعفها وتشتتها وفي يقيني أن الطريق الصحيح الوحيد للخروج من هذه الازمة ، انما يكمن في تجديد الحياة الحزبية والسياسية واعادة الاعتبار للثقافة والقيم الاخلاقية المرتبطة في كليهما.-

ثامنا: ان بناء الدولة الديمقراطية العلمانية لا يعني انكار مفهوم التعددية الاثنية والدينية والطائفية والقبائلية وكل أنواع التفكير والانتماء الأخرى. وانما يعني الارتقاء بمفهوم التعددية الى المستوى والمضمون الاجتماعي والسياسي المدني للتعددية حيث تقوم التعددية على قاعدة مرنة ومفتوحة ـ قاعدة سياسية ووطنية واجتماعية متفق عليها من كل الأطراف ـ تقوم على أساس المساواة للأفراد والحريات السياسية والمدنية للجميع. واعتبار المجال الديني للشخص مجالا داخليا شخصيا. وبهذا

ترتقي السياسة من مستوى العصبية الطائفية الى مفهوم السياسة المدنية ويرتقي البلد الى مفهوم الوطن، فيحقق هذا الحزب أو ذاك أو هذا الشخص أو ذاك تأييدا شعبيا على اساس برنامجه الوطني ومصداقيته الشخصية وتاريخه الوطني والسياسي وكفاءته وليس على أساس نمط الطقوس الدينية التي يؤديها هو أو أباءه أو أجداده ان الارتفاع الى مثل هذا الوضع الوطني الاجتماعي وتحقق وعي بهذا الاتساع قد يحرر الدولة والمجتمع من مفهوم العصبية بكل أشكالها ، ويقيم المجتمع المدني – حيث يبحث الانسان عن أو يختار أشكال التضامن الانساني التي تتفق مع ميوله أو مصالحه ضمن وحدة المجتمع والدولة. تلخيصا يمكن القول لا حل للمشكلة الطائفية التي تحرف الصراع الاجتماعي عن مساره الصحيح وتمنع بلورة البديل الديمقراطي – بدون الدولة الديمقراطية العلمانية بمعناها السياسي الذي يعني ، ان تصبح مركزا توحيديا لجميع المذاهب والاديان والافكار الوطنية ، وأن تكون دولة شاملة لجميع تنويعات المجتمع الفكرية والدينية واللغوية والسياسية.

الهوامش.

١ـ هادي العلوي، المرئي واللامرئي في الادب والسياسة، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، الطبعة الثانية ٢٠٠٢ميلادية، ص١٠١.

٢ـ هادي العلوي، المرئي والا مرئي في الادب والسياسة، مصدر سابق، ص ١٠٢

٣ـ برهان غليون، نقد مفهوم الطائفية الحوار المتمدن، عدد ١٨٤٠فبراير٢٠٠٧م.

٤ـ برهان غليون، نقد مفهوم الطائفية، مصدر سابق. انظر ايضا

tareqIsmael and MaxFuller *the disintegraion of Iraq, the manufacturing and politicization of sectarianism*,internationaljournal of contemprary hraqi studiea, vol.2,no1-2008),p 445

٥ـ عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان٢٠١٨.

٦ـ رينيه انطوان، جريدة النهار ، ٨ ايار

٧ـ مجلة النهج، (العدد ٢٤)، ص٧٨.

٨ـ مجموعة مؤلفين، نحو تجديد المشروع الاشتراكي، دار الفارابي، بيروت، ص ٤٥٠.

٩ـ مجموعة مؤلفين، نحو تجديد المشروع الاشتراكي، مصدر سابق، ص ٤٥١.

١٠ـ نفس المصدر، ص ٤٥٢.

١١ـ هادي العلوي، المرئي والا مرئي في الادب والسياسة، مصدر سابق، ص ١٠٢

١٢ـ رشيد خيون، موقع ايلاف على الانترنيت.

١٣ـ عباس عبود، المواطنة والسلطة في العراق، موقع الحوار المتمدن، (العدد٢٥٧٨)، أذار٢٠٠٩.

١٤ـ عباس عبود، نفس المصدر.

١٥ـ هادي العلوي، المرئي والا مرئي في الادب والسياسة، مصدر سابق ،ص١١٠.

١٦ـ لقاء مكي، الطائفية السياسية في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، موقع على الانترنيت

١٧ـ لقاء مكي، نفس المصدر.

١٨ـ ودود حمد، الطائفية المؤسساتية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، (عدد٣٠٠-٣٠١،ص١٢.

١٩ـ اوراق فكرية، (العدد الثالث)، نقلا عن بنجامين بإبر، المجلس الاعلى للثقافة.

٢٠ـ فواز طرابلسي، اشكاليات بناء الدولة، بحث ضمن ملف ندوة نحو تجديد المشروع الاشتراكي، دار الفارابي، بيروت، ص٤٤٧.

٢١ـ اوراق فكرية، مصدر سابق، ص١.

٢٢ـ جمال محمد سليم وداليا احمد رشدي، كراسات استراتيجية، (العدد ٢٣٧) ، ٢٠١٣. ،ص٢٩.

٢٣ـ حسنين توفيق ابراهيم، كراسات استراتيجية، (العدد ١٣٠) ، ٢٠٠٣،ص٢٨.

٢٤ـ عبد علي المعموري وبسمه ماجد حمزة، التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي، مجلة السياسة الدولية، (العدد ١٩٧) ، ٢٠١٤، ص.

٢٥ـ نفس المصدر، ص٥٣ـ٥٥.

٢٦ـ سلامه كيله ،النظام البرلماني كحلم وكممكنات *، مجلة الديمقلراطية ، (العدد٥٥)، ٢٠١٤،ص١٥١.

٢٧ـ ورقة عمل الفعالية الفكرية المركزية الخامسة، لجنة العمل الفكري المركزية، ٢٠١٤.

٢٨ـ حسنين توفيق ابراهيم، كراسات استراتيجية، مصدر سابق، ص٢٢-٢٣.

المراجع.

الكتب العربية والاجنبية والبحوث.

١ـ العلوي هادي، المرئي والا مرئي في الادب والسياسة، دار المدى للثقافة والنشر،٢٠٠٢.

٢ـ بشارة عزمي، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة الاشتراكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان٢٠١٨.

٣ـ مجموعة مؤلفين، نحو تجديد المشروع، الفارابي بيروت.

٤ـ مكي لقاء، الطائفية السياسية في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، نشرة المرصد.

٥ـ ورقة عمل الفعالية الفكرية المركزية الخامسة، لجنة العمل الفكري المركزية التابعة للحزب الشيوعي العراقي، ٢٠١٤.

المجلات والدوريات.

١ـ ابراهيم توفيق حسنين ، كراسات استراتيجية ، دار الاهرام ، القاهرة ،العدد ١٣٠

٢ـ أوراق فكرية (العدد الثالث)، من صادرات الحزب الشيوعي العرقي

٣ـ سليم محمد جمال ورشدي احمد داليا، كراسات استراتيجية، العدد ٢٣٧.

٤ـ مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، سوريا، العدد ٢٤.

٥ـ مجلة السياسة الدولية، دار الاهرام، القاهرة العدد ١٩٧.

٦ـ مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٠٠-٣٠١، أيار حزيران ٢٠٠١.

٧ـ مجلة الديمقراطية، دار الاهرام، القاهرة، العدد ٥٥، ٢٠١٤.

الانترنيت.

١ـ انطوان رينيه، جريدة النهار، عدد ٨أيار.

٢ـ عبود عباس. المواطنة والسلطة في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد ٢٥٧٨، أذار ٢٠٠٩ .

٣ـ خيون رشيد، موقع ايلاف على الانترنيت.

٤ـ غليون برهان، نقد مفهوم الطائفية، الحوار المتمدن، العدد ١٨٤٠ فبراير ٢٠٠٧.